نشرة صندوق النقد الدولي

المؤتمر الصحفي للسيدة لاغارد

لا يزال العمل مطلوباً على مستوى السياسات لتجنب نكسة تعيد الأزمة العالمية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٧ يناير ٢٠١٣

السيدة لاغارد أثناء مؤتمر صحفي عقد في واشنطن: "لقد أوقفنا الانهيار، وينبغي أن نتفادى النكسة، والوقت ليس مناسبا للتراخي" (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- من المهم مواصلة العمل على مستوى السياسات حتى ينحسر عدم اليقين
- إنجاز مهمة إصلاح القطاع المالي
- تحويل التركيز إلى النمو الذي ينشئ فرص العمل بالفعل

قالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، إن أمام صناع السياسات مزيدا من العمل بعد نجاحهم في تجنب الانهيار الاقتصادي عقب الأزمة المالية العالمية، وإنه ليس في الإمكان العودة إلى مسار العمل المعتاد.

وأضافت السيدة لاغارد أمام مؤتمر صحفي عقد في مقر الصندوق بالعاصمة واشنطن في ١٧ يناير الجاري أن صناع السياسات عليهم التركيز على الاقتصاد العيني وعلى النمو ــ "وليس أي نمو، إنما النمو الذي يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة بالفعل."

وبالنظر إلى أولويات عام ٢٠١٣، قالت سيادتها: "لقد أوقفنا الانهيار، وينبغي أن نتفادى النكسة، والوقت ليس مناسباً للتراخي."

وأشارت إلى نجاح معظم أنحاء العالم في تجنب الانهيار بفضل السياسات التي اعتمدتها البنوك المركزية والحكومات ــ لا سيما في الاقتصادات المتقدمة. لكنها أضافت أنه لا يزال يتعين عمل الكثير. فليس من الممكن أن يركن متخذو القرار والسلطات إلى التراخي، مفترضين أن بوادر التعافي وانتظار الأسواق لظهور أخبار سارة يبرران التباطؤ والعودة إلى مسار العمل المعتاد.

ودعت السيدة لاغارد للعمل في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولا، مواصلة تنفيذ السياسات المؤدية إلى انحسار عدم اليقين، إذ أن تبديد عدم اليقين له دور أساسي في استعادة الثقة.

- في ***منطقة اليورو***، ينبغي إحراز تقدم في إقامة الاتحاد المصرفي، وسيكون من الملائم الاستمرار في سياسة التيسير النقدي للحفاظ على الطلب.

- وبالنسبة ***للولايات المتحدة***، ينبغي أن تتكاتف كل الأطراف لتحقيق المصلحة الوطنية، والتوصل إلى اتفاق في الوقت المحدد حول زيادة الحد الأقصى للديون وتخفيض الديون على المدى المتوسط.

- وينبغي أن تحقق ***اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل*** نموا بمعدل قابل للاستمرار، وهو أمر ضروري لرفاهية سكانها. وبالرغم من أن بعض هذه البلدان أكثر عرضة وانكشافا لمخاطر التداعيات الآتية من الاقتصادات المتقدمة، فإن بلدانا أخرى تتسم بدرجة أكبر من الترابط على المستوى الإقليمي ودرجة أقل من التعرض لتلك المخاطر. لكن عليها جميعا أن تعيد بناء هوامشها الوقائية تحسبا لآثار الأزمات.

تراجع الالتزام

ثانيا، الانتهاء من إصلاح القطاع المالي: قالت السيدة لاغارد: "ندرك أن تقدما قد تحقق بالفعل، لكن العملية استغرقت وقتا طويلا ولا تزال تساهم في أجواء عدم اليقين. كما أننا نستشعر بعض بوادر التراجع في الالتزام المسبق." فقد تم تخفيف بعض الإصلاحات أو تقليص فعاليتها على أقل تقدير، أو حدث تأخر في التنفيذ وظهر عدم الاتساق بين المناهج المتبعة على نحو يمهد الطريق لاحتمالات المراجحة فيما بينها. وأضافت: "إننا نعتقد أنه من المهم بالنسبة للأجهزة التنظيمية والرقابية وللسلطات أن تتصدى للمقاومة العنيفة من جانب مجالات النشاط ذات الصلة."

ومن أهم المخاطر زيادة ضعف معايير رأس المال والسيولة؛ وعدم تحقيق تقدم كاف في تسوية الأوضاع عبر الحدود وفي العمل المتعلق بصيرفة الظل والمشتقات المالية. وقالت السيدة لاغارد إن الهدف النهائي ينبغي أن يتمثل في إقامة قطاع مالي داعم للنمو والاقتصاد العيني.

ثالثا، التركيز على الاقتصاد العيني وعلى النمو ــ "وليس أي نمو، إنما النمو الذي يمكن أن يوفر فرص عمل جديدة بالفعل." وإذ أشارت السيدة لاغارد إلى وجود ٢٠٠ مليون نسمة من العاطلين عن العمل في الاقتصاد العالمي اليوم، وأن هناك اثنين من كل خمسة عاطلين عن العمل تحت سن ٢٤ عاما، قالت إننا "نحتاج إلى النمو من أجل فرص العمل وإلى فرص العمل من أجل النمو. إنها حلقة إيجابية متصلة."

ودعت سيادتها إلى اتخاذ تدابير لتشجيع النمو الشامل الذي يتيح لكل شرائح السكان الاستفادة من ثمار التوسع الاقتصادي. ويعني هذا تحويل دعم الطاقة إلى تحويلات نقدية وشبكات للأمان الاجتماعي "تستهدف الفئات المستحقة التي تحتاج إليه بالفعل، ولا تُدخِل تحت مظلتها كل الفئات دون تمييز ــ بما في ذلك غير المحتاجين."

كذلك حثت السيدة لاغارد السلطات على تشجيع النمو المتوازن الأكثر توافقا مع مقتضيات الاستمرارية البيئية ومع التصدي لآثار تغير المناخ.

تقديم الدعم لأعضاء الصندوق

أشارت السيدة لاغارد إلى أن الصندوق ازداد قوة، وأصبح مزودا بأدوات مالية أفضل، وقام بتحسين أدواته التحليلية، قائلة إنه يواصل العمل على تعزيز رقابته الاقتصادية، وخاصة فيما يتصل بالتداعيات وأوضاع القطاع المالي. كذلك يعمل الصندوق على زيادة الدعم الذي يقدمه لبلدانه الأعضاء بكل أطيافها، عن طريق القروض وبناء القدرات والتدريب والمساعدة الفنية.

وقالت في هذا السياق: "حين تنظر إلى خريطة العالم وترى المواقع التي توجد بها فرق خبراء الصندوق، سواء المختصة ببناء القدرات أو المساعدة الفنية أو البرامج المرتبطة أو غير المرتبطة بالتمويل، تجد أننا منتشرون في كل مكان على الخريطة." وأضافت أن الصندوق سوف يمضي قدما في **إصلاح نظام الحصص والحوكمة** الذي وصفته بأنه مهم ولكنه لم يستكمل بعد.

وفي ردها على أسئلة الصحفيين، رحبت بالبنود التي يركز عليها جدول أعمال السلطات الروسية المقرر طرحه للمناقشة قريبا في اجتماعات مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة، وقالت إن تركيزه مهم على خلق فرص العمل، وإصلاح القطاع المالي، والتقييم المتبادل الذي تسترشد به السياسات الوطنية، وإن الصندوق سيدعم هذا التركيز.

القروض لليونان والبرتغال

أشارت السيدة لاغارد إلى موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في ١٦ يناير الجاري على **صرف ٣,٢٤ مليار يورو لليونان** بمقتضى اتفاق الإقراض الذي عقدته اليونان مع الصندوق ليغطي أربع سنوات، مما يصل بمجموع المبالغ المنصرفة لليونان ضمن اتفاق الإقراض إلى ٤,٨٦ مليار يورو. وأعربت عن أملها أن يساند الشعب اليوناني جهود سلطاته لاستعادة النمو.

ورحبت السيدة لاغارد بتقدم البرتغال في تخفيض عجز ماليتها العامة، مشيرة إلى أن المجلس التنفيذي كان قد وافق أيضا في ١٦ يناير الجاري على صرف ٨٣٨,٨ مليار يورو للبرتغال، وهو مبلغ **الشريحة التالية حسب اتفاق الإقراض الذي عقدته مع الصندوق لمدة ثلاث سنوات.**

وفي تعليق على آخر بحوث الصندوق المعنية بالمضاعِفات المالية، قالت السيدة لاغارد إن الصندوق لا يعمل وفق مبادئ جامدة، وإن "فخر هذه المؤسسة يكمن في أنها لا تتوقف عن التشكك في صحة النتائج والافتراضات والطعن فيها ومراجعتها وإعادة دراستها واختبارها، حتى تصل إلى أحدث البيانات الممكنة."